مع انهم المسيطرون، هم أقلية، وبدون اليهود الجبران سوف لن يكون لهم [المارونيون] مستقبل مستقل»[٢٦]. واقترح بن ـ غوريون، خلال مراسلاته مع موشي شاريت والياهو ساسون، في الفترة ما بين ١٩٥٤، العمل على اقامة دولة مارونية مستقلة في لبنان لأنها لمصلحة الصهيونية[٢٧]. والمتتبع للاحداث المؤسفة في لبنان يلاحظ أن الامور تجرى حسب ما رسم لها بن ـ غوريون في العام ١٩٣٧، حيث عملت اسرائيل على جعل لبنان مسرحاً لابراز قوتها وعلى انشاء ما يسمى بالشريط الحدودي و«حزام الامن»، بالاضافة الى نجاحها في ترحيل معظم المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، وتوزيعهم على دول عربية عديدة بعيدة من فلسطين؛ كما قامت بارتكاب العديد من المجازر ضد الشعب الفلسطيني الاعزل في المخيمات؛ ولعل صبرا وشاتيلا خير مثال على ذلك.

شراء الاراضي

كانت سياسة شراء الاراضي في فلسطين وسيلة أخرى في المخططات الصهيونية. وتنفيذاً للبند الرابع من مسودة دستور الوكالة اليهودية، التي وضعت في المؤتمر الصهيوني السادس عشر، العام ١٩٢٩، انتقل أكثر من ٦٦٧ الف دونم من الاراضي الفلسطينية الى ايدي اليهود، في الفترة ما بين آب (أغسطس) ١٩٣٠ وبداية العام ١٩٣٦[٢٨]. وكانت الجهة المختصة بتنفيذ هذه السياسة هي الصندوق القومي اليهودي الذي أُنشىء في العام ١٩٠١. ورأى ديفيد هيرست ان نسبة الاراضي التي اشتراها اليهود ارتفعت من اثنين بالمئة العام ١٩١٤، الى ستة بالمئة العام ١٩٣٦؛ وان معظم الاراضي التي تمّ شراؤها كانت تقع في سهل الجليل الاعلى وعلى الساحل. واضاف ان تسعة اعشار الاراضي المشتراة كانت اشتريت غيابياً من ملاّك لا يعيشون في فلسطين. وما أن جاء العام ١٩٣٠، حتى اصبح ٢٢ بالمئة من سكان الريف الفلسطيني دون أراض، نتيجة للقوانين التي شرّعتها المنظمة الصهيونية، والتي تنص على ان الاراضي اليهودية لا بدّ وأن يزرعها ويحرسها يهود. وبحلول العام ١٩٤٨، كانت الاراضي التي اشتريت من عائلات غير فلسطينية تقدر بـ ٦٢٥ الف دونم (انظر الجدول).

أمّا رؤوس الاموال اليهودية التي استثمرت في فلسطين، فقد ارتفعت من ثلاثة ملايين جنيه استرليني في العام ١٩٣٢، الى ١١ مليون جنيه في العام ١٩٣٥. ولقد ركّزت الاستثمارات الصهيونية على قطاعين هامين، هما الزراعة والصناعة. ويتضح الاستثمار الصناعي في نسبة العاملين في الصناعة من العرب واليهود بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٢. فعدد العرب في الصناعة، في العام ١٩٣٩، كان ٤١١٧ فرداً، وصل، في العام ١٩٤٢، الى ٨٨٠٤ أفراد، في حين كان عدد اليهود ١٣٦٧٨ في العام ١٩٣٩، ووصل، في العام ١٩٤٢، الى ٣٧٧٧٣ فرداً.

ويشكّل الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية، من خلال انشاء المستوطنات الصناعية والزراعية، احدى استراتيجيات الصهيونية في احتلال فلسطين. وتجدر الاشارة الى انه منذ حرب العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٥، أُقيمت في الضفة الفلسطينية ١٣٢ مستوطنة جديدة[٢٩].

تشجيع الهجرة اليهودية

يشكّل العامل الديمغرافي احدى الركائز الاساسية في السياسة الصهيونية لتهويد فلسطين. وعليه، فلقد عملت الحركة الصهيونية على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين. فمثلاً، في العام ١٨٨٠، قدّر سكان فلسطين بـ ٥٠٠ الف نسمة، لم تشكّل نسبة اليهود منهم الاّ خمسة بالمئة،